أمن الرباط يفكك عصابة للسرقة الموصوفة

مسجل خطر استعان برفاقه القدامى في السجن لتنفيذ عمليات إجرامية أكثر احترافية

أسفرت الأبحاث والتحقيقات التي باشرتها الشرطة القضائية بالأمن الولائي للرباط، الأسبوع الماضي، عن تفكيك عصابة إجرامية تخصص أفرادها في السرقة الموصوفة، واعتراض سبيل المارة لسرقتهم تحت طائلة العنف والتهديد بالأسلحة البيضاء.

ويتعلق الأمر، وفق ما كشف عنه مصدر مطلع، بثلاثة من ذوي السوابق القضائية والمنحرفين، وقد اعترف المتهمون بأنهم كانوا يشكلون عصابة إجرامية تتخصص في السرقة عن طريق العنف والسلب والنهب المتبوعين بالاعتداء، ويستهدفون النساء والفتيات ليسلبوهن مما في حوزتهن.

ووفق ما أفاد به مصدر مطلع، فإن رجال الأمن تمكنوا من الإيقاع بزعيم هذه العصابة، الذي يعرف في الأوساط الإجرامية بشدة بطشه، والذي تبين، بعد البحث معه، أنه صاحب فكرة تكوين هذه العصابة من أسماء إجرامية معروفة، وذلك لتنفيذ عملياتهم باحترافية أكبر.

ورفع الضحايا شكاية ضد مجهولين في بداية الأمر، ما دفع الضابطة القضائية إلى فتح تحقيق فوري في الموضوع. وأوضح مصدر مطلع أن التحريات التي بوشرت في هذا الشأن، أدت إلى إيقاف أحد أفراد العصابة، الذي اعترف بالتهم التي وجهت إليه، وكشف أنه ينتمي إلى عصابة إجرامية للسرقة الموصوفة والسرقة بالعنف.

وحسب المصدر ذاته، فإن الأظناء كانوا يقتحمون المنازل المستهدفة في أوقات متأخرة من الليل، بعدما يتأكدوا من غياب أصحابها أو استغراقهم في النوم، قبل أن يتوزعوا على الحجرات، ويسطوا على كل ما خف وزنه وغلا ثمنه، كما كانوا يعترضون سبيل الضحايا، وسرقتهم بالعنف.

المصدر ذاته، أوضح أن رجال الشرطة حجزوا أسلحة بيضاء، كان المتهمون يستخدمونها في عمليات السرقة والاعتداء، كما صادروا مجموعة من الهواتف المحمولة ومسروقات أخرى، تم استدعاء أصحابها لتسلمها بعد الإدلاء بما يفيد أنها في ملكيتهم، مضيفا أن الأظناء الموقوفين «اقتحموا العديد من المنازل» بأحياء مختلفة بعاصمة المملكة، مؤكدا أن عددا من الضحايا، الذين سبق أن تقدموا بشكايات إلى الشرطة القضائية بالمدينة، «تعرفوا على المتهمين الثلاثة»، بعد أن تم استدعاؤهم لهذا الغرض.

ويرجع الفضل في الإيقاع بالمتهمين، إلى معلومات سرية توصلت بها الشرطة القضائية، بعد فتحها هذا التحقيق، إذ علمت أن أحد المشتبه في علاقتهم بجرائم السرقة التي سجلت في الأيام الأخيرة، يجلس في أحد المقاهي الشعبية، معروفة بإيوائها العديد من المنحرفين وذوي السوابق العدلية، الذين يتعاطون بها المخدرات وغيرها.

وأضاف المصدر ذاته، أن رجال الأمن انتقلوا إلى المقهى المشار إليها، وتمكنوا من إلقاء القبض على المتهم، قبل أن يأخذوه إلى مخافر التحقيق، فاعترف بأسماء مشاركيه في العملية، كما دل الشرطة القضائية على مخبأيهما. وكشف المصدر ذاته أن مصالح الأمن، بتنسيق مع النيابة العامة، أصدرت مذكرة بحث في حق آخرين، لهم علاقة بأفراد هذه العصابة، من أجل إيقافهم وتسليمهم إلى المصالح الأمنية المطلوبين لديها.

وبعد استكمال إجراءات البحث والتحقيق مع أفراد العصابة، حررت لهم محاضر في الموضوع، وأحيلوا على الوكيل العام للملك لدى ملحقة محكمة الاستئناف، بعد متابعتهم من أجل تكوين عصابة إجرامية لاقتراف السرقات الموصوفة والسرقة بالعنف ومحاولة الاغتصاب وحمل أسلحة بيضاء بدون سند قانوني، في انتظار استكمال البحث التمهيدي، وعرضهم على قضاة الحكم.

وتقوم المصلحة الولائية للشرطة القضائية، بتنسيق مع الأمن العمومي والاستعلامات العامة، بحملات تطهيرية في عدد من الأحياء بالعاصمة، خصوصا التي تشهد أعلى نسبة من الأنشطة الإجرامية، وتحتضن أكبر عدد من مروجي المخدرات، سواء الصلبة، أو الشيرا.

ونجحت عناصر المصلحة الولائية، في الآونة الأخيرة، في تفكيك عشرات من الشبكات الإجرامية والمختصة في ترويج المخدرات الصلبة، الكوكايين، وإحالة أفرادها على العدالة، التي أصدرت في حقهم أحكاما قضائية مختلفة.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

حوادث

رجل أمن يهدد فلاحا بالاعتقال

أشهر رجل أمن، مرفوقا بعنصر في القوات المساعدة، أصفادا في وجه تجار بسوق الجملة للخضر والفواكه بمدينة سلا، يوم الثلاثاء الماضي، وحاولا اعتقال أحدهم تعسفا، بسبب خلاف تافه، لولا تدخل بعض المسؤولين.

وذكر مصدر مطلع أن رجلي الأمن والقوات المساعدة كانا يرتديان زيا مدنيا، ويتفقدان مرافق سوق الجملة، قبل أن يتوقفا أمام أحد الفلاحين، للتبضع، ما يلزمهم من خضر وفواكه، وأثناء عملية المساومة، فوجئ الرجل بلهجة غير عادية تصدر من حديث الأمنيين، ولا تخلو من نبرة تهديد واستفزاز، الأمر الذي دفعه إلى تحديهما، وإخبارهما أنهما سواسية مع جميع الزبائن، ولا يمكنه أن يبيعهما ما يرغبان فيه بثمن أقل عما يعرض في جميع مرافق السوق، الأمر الذي أثار غضبهما، فقررا تهديده، وعندما لم يمتثل إليهما، استخرج أحدهما أصفادا، وحاول تقييد يدي أحد مساعديه، مدعيان أن باستطاعتهما الزج به في السجن بكل سهولة، وهو الأمر الذي أثار استياء عدد من التجار والفلاحين، الذين دخلوا معهما في مشادة صاخبة، لمنعهما من اعتقال مساعد التاجر تعسفيا، دون أي موجب قانوني يستدعي ذلك، خصوصا أنهما لم يكونا بصدد مباشرة عملهما.

وأوضح المصدر ذاته أن الجميع انتقل إلى مكتب الأمن والقوات المساعدة (البوسط) بمدخل سوق الجملة المذكور، وهناك حاول الأخيرون تهدئة الوضع، وإصلاح ذات البين بين الطرفين، لكن رجل الأمن خاطب مساعد التاجر بلهجة كلها استفزاز وتهديد، بالقول إنه كان سيرميه بالرصاص، في حال ما إذا يحمل معه مسدسه، الأمر الذي زاد الوضع احتقانا وتوترا.

من جهة أخرى، يرزح سوق الجملة للخضر والفواكه بمدينة سلا، تحت هيمنة «لوبيات» تخضعه لـ«قانون الغاب»، وتستغل عددا من مرافقه «خارج الضوابط المعمول بها». وكشفت معطيات دقيقة توصلت بها «الصباح» أن العديد منهم يستغلون عمالا بأجور زهيدة، ودون أداء واجبات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما يحرمهم من امتياز التغطية الصحية والتعويض عن المرض وغيرها من خدمات.

م.ب (مكتب الرباط)

متهم بإضرام النار أمام العدالة بآسفي

مثل، أخيرا، أمام قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بآسفي، شخص من مواليد سنة 1986، متابع، حسب صك الاتهام، من أجل جناية تكوين عصابة إجرامية للسرقة الموصوفة وإضرام النار عمدا في بيت الغير، والسرقة عن طريق النشل وبواسطة كلب تحت التهديد بالسلاح الأبيض، والضرب والجرح العمدين بواسطة السلاح، وإلحاق الأذى بملك الغير، والسكر العلني، طبقا لفصول المتابعة من القانون الجنائي.

وحاول المتهم التراجع عن جملة من اعترافاته التي سبق أن أدلى بها لعناصر الدرك الملكي، خلال إجراء البحث التمهيدي معه، معتبرا أنه لم يدل بتلك التصريحات والاعترافات، وأنها انتزعت منه بالقوة، غير أن تضارب تصريحاته جعله يتراجع عن إنكاره ويقر بها.

وحسب مصدر مطلع، اعترف المتهم بإضرامه النار عمدا في منزل أحد الأشخاص، وذلك بعدما اتخذ هذا المنزل فضاء للاختباء فيه من مطاردات المصالح الأمنية وجلب المسروقات إليه، خصوصا أن هذا المنزل لم يكن يقيم به صاحبه. وحول دواعي إضرام النار فيه، أوضح المتهم أنه كان يهدف إلى إحراق «البرغوث» الذي كان يقض مضجعه، خلال وجوده بهذا المنزل، مما أدى إلى إتلاف مجموعة من ممتلكات الملك الحقيقي، الذي تقدم بشكاية إلى العدالة في الموضوع. واعترف المتهم باعتدائه على العديد من المواطنين في الشارع واعتراض سبيلهم، خصوصا بعد منتصف الليل، وتهديدهم بالسلاح الأبيض وكلب من نوع «بيت بول»، وتكسير زجاج مجموعة من الناقلات ذات محرك، بالطريق الرابطة بين اليوسفية وشيشاوة، وذلك لإرغام أصحابها على التوقف من أجل سرقتهم.

وأضاف المتهم أنه قام بسرقة العديد من المنتوجات الفلاحية مثل القمح والخضروات التي تحملها الشاحنات التي كان يعترض سبيلها لوحده.

ويرتقب أن يصدر قاضي التحقيق أمرا بإحالة المتهم على أنظار غرفة الجنايات بالمحكمة ذاتها، من أجل محاكمته من أجل المنسوب إليه طبقا للقانون.

على صعيد آخر، ينتظر أن يمثل ثلاثة أفراد متهمين بتكوين عصابة إجرامية والسرقة الموصوفة واعتراض سبيل المارة، أمام قاضي التحقيق في إطار التحقيق التفصيلي، بعد انتهاء التحقيق الابتدائي، وأحيلوا، خلال نونبر الماضي، على النيابة العامة، وبحوزتهم العديد من المسروقات، حيث اعترفوا بارتكابهم العديد من عمليات السرقة في أحياء مختلفة من مدينة الصويرة والنواحي، وتبين أن أحدهم مبحوث عنه من أجل السرقة والاعتداء على الغير بواسطة السلاح.

محمد العوال (آسفي)

جرائم عبر العالم

رجم عراقية حتى الموت لاعتناقها الإسلام

تنتمي إلى الطائفة "اليزيدية" التي تكفر بجميع الأديان وتقدس الشيطان

قام عدد كبير من أفراد الطائفة اليزيدية في شمال العراق، أخيرا، برجم فتاة دعاء تدعى أسود 17 عاما، بالحجارة حتى الموت بطريقة غاية في البشاعة والهمجية المتوحشة، لأنها أحبت الاقتران بشاب مسلم من مدينة الموصل، وأشهرت إسلامها طواعية لدى والد هذا الشاب، وهو إمام مسجد.

وقام عدد ممن شهدوا «حفلة» الرجم هذه، بتصويرها بالهواتف المحمولة، ثم انتشرت هذه الأفلام في وسائل الإعلام ومواقع الإنترنت، مما أثار حفيظة المسلمين في العراق، ودفع عددا منهم إلى الانتقام بإعدام 22 عاملا يزيديا، بعد إنزالهم من سيارة كانت تقلهم من معمل السكر في الموصل، مما حدا بمعظم أفراد هذه الطائفة إلى مغادرة الموصل خوفا على أنفسهم من الانتقام.

ويظهر الفيديو، الذي التقط بكاميرا هاتف محمول، الفتاة وقد طرحت في الشارع ويحيط بها حشد من الرجال يركلونها بأرجلهم ويضربونها بالحجارة على وجهها ورأسها والدماء تغمرها، كما يظهر الفيديو عناصر من الشرطة يرتدون زيهم الرسمي، يقفون قرب منزل الفتاة وسط الحشد الذي اقتحمه، دون القيام بأي شيء لردعهم. وظهر في الشريط أيضا رجل يضع سترة لتغطية ساقي الفتاة، إذ كان الرجم مستمرا من قبل أشخاص آخرين.

وفي إحدى اللقطات تحاول الفتاة الجلوس لتغطي نفسها، لكن يظهر رجل يركلها بعنف على وجهها لجعلها تنبطح أرضا، واستمر الهجوم عليها لعدة دقائق، دون أن تبدي هذه الفتاة أي مقاومة أو تطلق استغاثة لوقف المهاجمين، ويشاهد أيضا في اللقطات عدة أشخاص وهم يصورون عملية رجم الفتاة بهواتفهم المحمولة، بعضهم كان يصرخ، فيما يركل آخرون الضحية بأرجلهم. ولم يظهر أحد يحاول المساعدة.

واليزيدية (أو الأيزدية) هي طائفة فريدة من نوعها في العالم، ولا وجود لها إلا في شمال العراق، حيث تتركز في محافظتي نينوى ودهوك، وبالذات في مناطق سنجار والشيخان وبعشيقة، لا يزيد عدد أفرادها عن المائة ألف، وإن كان مدعوها يرفعون العدد إلى خمسمائة ألف، معتقداتها تخالف مسلمات وبديهيات كافة اعتقادات البشرية الوضعية والسماوية منذ فجر التاريخ، وستبقى كذلك على الأرجح إلى غروبه، وتقوم على نظرة مغايرة إلى الشيطان الذي تلعنه كافة أديان البشر، بينما يقدسه الأيزديون ويجلونه ويسمونه (طاؤوس ملك) ويرسمون عصيانه لله سبحانه وتعالى بصورة إيجابية.

إن ما فعلته الطائفة اليزيدية في العراق في حق فتاة من الطائفة غيرت معتقدها، هو أمر يتعدى مجرد طقوس خاصة بديانتهم إلى جريمة بشعة في حق شخص بريء، وتنفيذ حكم إعدام خارج إطار القانون، فرغم أن الدين الإسلامي لا يتدخل في شؤون الأديان الأخرى التي تعيش أقليات في المجتمع الإسلامي، لكن إذا حاولت هذه الأقليات فرض إرادتها على الأكثرية ومنع أي شخص من اعتناق الدين الإسلامي أو من الاقتران بشخص مسلم، فإنها تكون قد تجاوزت حدود التسامح التي منحها الإسلام للجميع.

وما أثار استغراب جميع العراقيين، هو حجم الكره والحقد الذي تحمله هذه الطائفة لدين الدولة التي احتضنتهم لمئات السنين، وشملتهم برعايتها أسوة بالآخرين، ومنعت أيا كان من التعرض إليهم تحت أية ذريعة، ويبدو أن أبناء الطائفة اليزيدية رأوا في وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي فرصة سانحة للتعبير عن هذا الكره الدفين الذي تروجه تعاليمهم وطقوسهم، إلى درجة أنهم تجرؤوا على قتل فتاة في السابعة عشرة من عمرها بهذه الطريقة البشعة التي فاقت حتى جرائم جيش المهدي، وفي حشد جماهيري، لمجرد أنها أحبت شابا عربيا مسلما واعتنقت الدين الإسلامي.

وتطبق العديد من الدول العربية والإسلامية عقوبة الإعدام والرجم في حق المخالفين، وفق نظام الشريعة، وعلى رأسها السعودية وإيران. وتتعرض هذه الأخيرة إلى توبيخات مستمرة من طرف منظمة العفو الدولية، التي تقول إنها لا تتردد في حث هذه الدولة الإسلامية على إيقاف العمل بعقوبة الرجم حتى الموت.

وتؤكد المنظمة الدولية، التي تتخذ من لندن مقرا لها، في تقرير جديد أصدرته، أن عقوبة الرجم حتى الموت «ممارسة فظيعة» تهدف إلى مضاعفة معاناة

«المدانين».

وكانت تقارير أفادت أن ثلاثة أشخاص رجموا حتى الموت بتهمة الخيانة الزوجية، وهي تهمة يعاقب عليها القانون الإيراني منذ عام 2002، رغم إيقاف الحكومة الإيرانية العمل بها مؤقتا. وتابعت منظمة العفو أن معظم المحكوم عليهم بعقوبة الرجم حتى الموت هم نساء.

ويقول المناهضون لعقوبة الإعدام إن تنفيذ الرجم حتى الموت ينطوي على معاناة فظيعة، علما أن القانون الجنائي الإيراني ينص على أن تكون الحجارة المستخدمة في الرجم كبيرة بما فيه الكفاية، لإحداث الألم عند المدان على أن لا تكون كافية للتسبب في الموت فورا.

وأبرز تقرير منظمة العفو، حالة المدانة مكرمة إبراهيمي، علما أن أب طفليها الاثنين الذين ولدا خارج فراش الزوجية، ويدعى جعفر كياني، رجم حتى الموت.

ونفذ حكم الإعدام في حق كياني، رغم التقارير التي أفادت أن رئيس الجهاز القضائي الإيراني كان أصدر أمرا بإيقاف العمل بعقوبة الرجم حتى الموت مؤقتا. وتقول منظمة العفو إن إبراهيمي وثماني نساء أخريات، إضافة إلى رجلين، يواجهون عقوبة الرجم حتى الموت.

وتقول المنظمة الدولية إن أغلبية الذين صدرت ضدهم عقوبة الرجم حتى الموت هم نساء، عانين معاناة كبيرة جراء تنفيذ هذه العقوبة في حقهن، مشيرة إلى أنهن لا يحظين بمعاملة منصفة أمام القانون، وهن أكثر عرضة لمحاكمات غير عادلة بسبب أميتهن، ومن تم، فإنهن يوقعن على اعترافات، رغم أنهن لم يرتكبن الجرائم المنسوبة إليهن.

وتتابع منظمة العفو أن إحدى المدانات الثمانية اللاتي يواجهن عقوبة الرجم، أرغمها زوجها، الذي كان يعاملها بقسوة، على العمل بائعة هوى، علما أنه كان مدمنا على المخدرات.

وصدر الحكم عليها بثماني سنوات سجنا بسبب التواطؤ في قتل زوجها، والرجم حتى الموت بسبب الخيانة الزوجية. ودعت المنظمة الدولية إلى إيقاف العمل بعقوبة إعدام أي مدان ارتكب الخيانة الزوجية.

وأوضحت منظمة العفو أن مناهضي عقوبة الرجم حتى الموت في إيران نجحوا في إنقاذ حياة بعض الضحايا المحتملين، لكنهم يتعرضون إلى مضايقات من طرف أفراد الشرطة، والاعتقال بتهم الإخلال بالنظام العام والأمن. وينص القانون الإيراني على دفن الرجال حتى خصورهم، والنساء حتى صدورهم، قبل إلقاء الحجارة عليهم حتى الموت.

عن موقع (دنيا الوطن)

ENNASR CAR +
تأجير السيارات
LOCATION DE VOITURES
Votre voiture au meilleur prix
Grand choix de véhicules
*Véhicules de tourisme
*Tout terrain 4x4
*Véhicules de luxe
*Mini Bus : 9 , 12,17
18, Bd d'Anfa - Casa
Tél : 022 22 08 13 / 022 22 08 30
Fax : 022 22 07 78
Gsm : 061 16 21 79 ou 061 15 18 89
Email : reservation@ennasrcar.com
Site : www.ennasrcar.com
Succursales : Aéroport Mohamed V
REP : Marrakech, Ouarzazate
T2427